

Distr.: General
24 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البنــــود ١٦ و ١٧ (أ) و ١٧ (ب) و ١٧ (ج) و ١٨ و
١٩ (أ) و ١٩ (ج) و ١٩ (د) و ١٩ (هـ) و ١٩ (و)
١٩ (ز) و ١٩ (ح) و ١٩ (ط) و ٢٠ و ٢١ (أ)
و ٢٢ (أ) و ٢٣ (أ) و ٢٣ (ب) و ٢٣ (ج) و ٢٤ (أ)
و ٢٤ (ب) و ٢٥

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة
الدولية والتنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي
الدولي والتنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: القدرة على
تحمل الدين الخارجي والتنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج
مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة
للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد
من الكوارث

التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال
البشرية الحالية والمقبلة



الرجاء إعادة استعمال الورق

141014 141014 14-61326 (A)



التنمية المستدامة: تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

التنمية المستدامة: اتفاقية التنوع البيولوجي

التنمية المستدامة: تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: دور المرأة في التنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري المعقود في كوتونو، بنن، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الذي تناول موضوع "الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً" (انظر المرفق)، وذلك

مبادرة من حكومة بنن بصفة هذا البلد رئيساً لمجموعة أقل البلدان نمواً، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، ممثلة بمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويحمل الإعلان الوزاري عنوان: ”برنامج كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً“.

وفي الفقرة ١٢ من الإعلان، يُطلب إلى الجمعية العامة إدراج بند في جدول الأعمال بعنوان ”الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً“ في إطار دورتها التاسعة والستين. وسيجري إبلاغ رئيس الجمعية العامة بهذا الطلب في الوقت المناسب.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١٦ و ١٧ (أ) و ١٧ (ب) و ١٧ (ج) و ١٨ و ١٩ (أ) و ١٩ (ج) و ١٩ (د) و ١٩ (هـ) و ١٩ (و) و ١٩ (ز) و ١٩ (ح) و ١٩ (ط) و ٢٠ و ٢١ (أ) و ٢٢ (أ) و ٢٣ (أ) و ٢٣ (ب) و ٢٣ (ج) و ٢٤ (أ) و ٢٤ (ب) و ٢٥.

(توقيع) جان - فرانسيس ر. زانسو

السفير

الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة

برنامج كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً

كوتونو، ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤

١ - نحن، وزراء وممثلو أقل البلدان نمواً، قد اجتمعنا في كوتونو، جمهورية بنين، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، لمناقشة موضوع "الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً". والتزمنا معاً في المؤتمر بإيجاد حلول دائمة للتحديات والمشاكل الهيكلية المعقدة والمتفاقمة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وهي مجموعة البلدان الأكثر فقراً وضعفاً؛

٢ - ونرحب بحضور عدد من الشركاء في التنمية هذا الاجتماع، وفيما نعرب عن تقديرنا لدعمهم المستمر، فإننا نناشدكم بقوة تجديد الشراكات العالمية وتعزيزها لتنفيذ ثمانية مجالات ذات أولوية في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ولا سيما بناء القدرات الإنتاجية؛

٣ - وندعو إلى تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المحدد في برنامج العمل، ألا وهو تمكين نصف هذه البلدان من استيفاء معايير الخروج من فئة البلدان هذه بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال إزالة القيود الهيكلية، أي القضاء على الفقر والتعجيل بوتيرة النمو المطرد الشامل المنصف وتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يتطلب توافر سياسات والتزامات حكومية وطنية فعالة، وتعزيز الدعم المقدم على الصعيد العالمي، وإقامة الآليات المناسبة على جميع المستويات؛

٤ - وندعو أيضاً إلى إرساء تضامن حقيقي مع المطامح التي أعربت عنها أقل البلدان نمواً خلال المؤتمر من أجل تشجيع وتعزيز الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ونؤكد ضرورة الاستمرار في تعزيز الشراكات العالمية لصالح أقل البلدان نمواً من أجل بناء القدرات الإنتاجية التنافسية، القابلة للاستمرار، في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات؛

٥ - وندرك أن أقل البلدان نمواً تمثل إمكانات ضخمة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي والرفاه والازدهار والأمن الغذائي وأمن الطاقة. ولذا، فمن شأن تجديد وتعزيز الشراكة العالمية الناجحة، أي تلك التي تعالج بفعالية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، أن يساهم في قضايا السلام والازدهار والتنمية المستدامة للجميع. ومن شأن

المضي في تعزيز إجراءاتنا المشتركة الهادفة إلى تمكين الشباب والنساء في أقل البلدان نمواً الإسهام بقدر أكبر من الفعالية في تحقيق التنمية العادلة والشاملة، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل وإقامة العدالة الاجتماعية؛

٦ - ونلاحظ أن أقل البلدان نمواً تواجه عدداً من التحديات الهيكلية والنظمية التي تشمل انتشار الفقر المدقع، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والعوائق الجغرافية، والنقص في القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية وشدة التأثير بالصدمات الخارجية، مما يقيد تحقيق إمكاناتها العالية ويعوق الاستفادة القصوى من الجهود التي تبذلها هذه البلدان وشركاؤها في التنمية لتحسين نوعية حياة شعوبها؛

٧ - ونعترف بأن بناء القدرات الإنتاجية يتطلب الارتقاء إلى حد كبير بالقدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية المادية، وتحسين إمكانية الحصول على الطاقة، وهو ما ينبغي أن يترافق مع تحسين التجارة والاستثمار وتمويل التنمية على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وتعزيز القدرات في مجالات ريادة الأعمال والتكنولوجيا والابتكار والخدمات المالية؛

٨ - ونؤكد أنه ينبغي النظر إلى بناء القدرات الإنتاجية ضمن إطار سياسة التنمية المستدامة التي تدعم التحول الهيكلي كوسيلة لزيادة التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتنمية القدرة على المواجهة. وينبغي أن تشتمل أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على إرشادات وتوجيهات مفيدة لوضع إطار سياساتي من أجل بناء القدرات الإنتاجية لصالح أقل البلدان نمواً، بالاستناد إلى مبادئ التنمية المستدامة؛

٩ - ونلاحظ أن مؤتمر كوتونو يتيح منبراً رئيسياً لبلدان الشمال والجنوب، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، والمؤسسات المالية الإقليمية والقطاع الخاص لصياغة سياسة تركز بقدر أكبر على المجالات الرئيسية لبناء القدرات الإنتاجية، وتبيين أمثلة محددة ومبادرات ملموسة لإحداث التغييرات التحويلية في اقتصادات أقل البلدان نمواً، وتعلن عن مبادرات جديدة وتدابير محددة لدعم أقل البلدان نمواً بهدف إعطاء قوة دفع حاسمة للجهود التي تبذلها تلك البلدان لبناء القدرات الإنتاجية من خلال إيجاد ما يلزم من أوجه تآزر واتساق؛

١٠ - ونرحب بالقرار رقم ٤٦٥ الصادر عن مؤتمر القمة العشرين للاتحاد الأفريقي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الذي أنشئ بموجبه الائتلاف بين بلدان الجنوب والائتلاف الثلاثي لأفريقيا لما بعد عام ٢٠١٥، وندعو البلدان الصاعدة والبلدان الصناعية، والمنظمات الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية إلى توفير الدعم التقني

والمادي والبشري والمالي لتمكين أفريقيا، التي تشمل ٣٤ من أصل ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً في العالم، والتي تشكل الحلقة الأضعف في آلية التنمية الدولية الحالية، من المشاركة حقاً في عملية التحول.

١١ - ونؤكد أنه ينبغي أن تتم على وجه الاستعجال معالجة المسائل الحاسمة التالية والإجراءات المتعلقة ببناء القدرات الإنتاجية لكفالة تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب:

١' سعياً إلى تنفيذ المجالات الثمانية ذات الأولوية من برنامج العمل تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب، وبخاصة بناء القدرات الإنتاجية، يتعين منح أقل البلدان نمواً قدرأً أكبر من المعاملة التفضيلية، التساهلية، وأفضل معاملة ممكنة لإتاحة وصولها إلى الأسواق ووصولها على التمويل، وارتفاعها بالتكنولوجيات والدراية والموارد الأخرى، فضلاً عن منحها معاملة تفاضلية ومرنة في الاضطلاع بالتعهدات والالتزامات الدولية التي لا تتناسب مع قدراتها واحتياجاتها ومرحلة تنميتها، على أن تسمى "المعاملة التفاضلية والتفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً". وينبغي تطبيق هذا المبدأ لدى صوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن جميع العمليات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، من المسلم به أن النتائج التي توصل إليها مؤخراً الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تعترف بهذا المبدأ، رغم أن بعضاً من الشواغل الرئيسية لأقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، لا يزال يتطلب معالجة كاملة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة؛

٢' ويواجه الاقتصاد العالمي مرحلة عصبية منذ عدة سنوات، وقد نجمت عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة آثار ضارة خطيرة على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، على نحو ما يتبين من التباطؤ الكبير في معدل نموها الأخير مقارنةً بالتقدم المحرز خلال العقد الماضي، وهو ما أنتج آثاراً خطيرة على تنفيذ أهداف وغايات برنامج العمل تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب؛

٣' وأقل البلدان نمواً معرضة بشدة لمواطن ضعف المناخ، وهي تتأثر على نحو غير متناسب بآثاره الضارة نظراً إلى موقعها، ودخلها المنخفض، وضعف قدراتها المؤسسية وزيادة الاعتماد على القطاعات الحساسة لحالة المناخ من

قبيل الزراعة. ويشهد هذا الوضع تفاقماً نتيجةً لعوامل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن أنشطة بشرية؛ ولذا يجب تزويد أقل البلدان نمواً بالمستويات الكافية من الموارد لتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ؛

‘٤’ وعليه، فمن الأهمية القصوى إعادة توجيه السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والصناعة والزراعة والأرياف والهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن سياسات التعاون الإنمائي واستراتيجيات الشركاء في التنمية، من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية ذات الصلة، وتعزيز قدرات القطاعات العامة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذا ينطوي على تنفيذ مجموعة من السياسات التي يدعم بعضها بعضاً بهدف بناء القدرات الإنتاجية وإقامة الروابط المفيدة مع سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي والقطاعات النشطة للتجارة العالمية؛

‘٥’ ويشكل التحول الديمغرافي عاملاً رئيسياً لبناء رأس المال البشري وتسخير العائد الديمغرافي. ولهذا الغاية، ينبغي أن يتم تعزيز الجهود الجماعية المبذولة على صعيد أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية لتحقيق العائد الديمغرافي في أقل البلدان نمواً، من خلال انتهاج سياسات وإجراءات فعالة في مجالات التعليم والتدريب والعمل والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي، وتمكين الفتاة والمرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومساائل التنمية المتعلقة بالشباب؛

‘٦’ ومن الأهمية القصوى التصدي جماعياً وبفعالية للتحديات والمشاكل التي تقيد نمو وتوسع وعمل الشركات في أقل البلدان نمواً، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسبل منها تعزيز مصداقية واستقلالية المؤسسات المالية والتنظيمية وزيادة الشفافية، وتشجيع المنافسة العادلة وتعزيز نُظم المعرفة، بما في ذلك الابتكار والتعليم وتعلم التكنولوجيا والارتقاء بها، والبحث والتطوير؛

‘٧’ ولدى أقل البلدان نمواً احتياجات ضخمة من الموارد المعدنية الثمينة، لكنها تفتقر إلى القدرات والخبرات والمهارات اللازمة لاستكشاف المعادن. وينبغي للشركاء في التنمية تقديم ما يكفي من الدعم المالي والتقني والتكنولوجي إلى

أقل البلدان نمواً لبناء قدراتها الخاصة في مجالات وضع الخرائط والاستكشاف وتحويل الموارد الطبيعية، من أجل جني الفوائد القصوى من مواردها الخاصة. كما أن أقل البلدان نمواً بحاجة للحصول على دعم أقوى في إطار عقود الاستثمار المبرمة مع المستثمرين الأجانب؛

‘٨’ ويمثل وجود قطاع خاص دينامي، حسن الأداء، قائم على قاعدة واسعة وعلى مراعاة المسؤولية الاجتماعية، أداة قيمة لزيادة الاستثمار والتجارة، وفرص العمل والقدرة على الابتكار، ومن ثم توليد النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، فضلاً عن كون هذا القطاع قوة محرّكة لعملية التصنيع والتحول الهيكلي. وينبغي للشركاء في التنمية والشركاء التجاريين أن يدعموا بقدر كاف جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية وإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير استثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والعالمي في أقل البلدان نمواً، بسبل منها تعزيز الأطر التنظيمية ونظم المعرفة، كالاتكوار والتعليم وتعلم التكنولوجيا والارتقاء بها، والبحث والتطوير؛

‘٩’ والقطاع الخاص شريك رئيسي في عملية التحول هذه، ومن شأن تهيئة بيئة مواتية وأكثر ملاءمة أن تسهم في تسخير الإمكانيات الكاملة للقطاع الخاص من أجل إيجاد فرص عمل وتعزيز القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، تؤدي زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية دوراً حاسماً في تعزيز القدرة التنافسية، وبخاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي تكملة ذلك من خلال تعزيز مؤسسات الدولة على جميع المستويات، بما يشمل المجتمعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطر السياسية والتنظيمية وأطر الرصد، بهدف بناء الهياكل الرئيسية الهامة والحيوية ودعم التحول الاقتصادي بالقدر الكافي، بما يشمل تنمية القطاع الخاص؛

‘١٠’ ويمثل التنوع في السلع الأساسية وإنتاج القيمة المضافة، فضلاً عن المشاركة الفعالة لأقل البلدان نمواً في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، جانباً أساسياً في جهود هذه البلدان للخروج من حالة التهميش التي تعاني منها، وبناء القدرات الإنتاجية، والتعجيل بالتحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل اللائق مع تحقيق أثر سريع في مجال القضاء على الفقر. ومما لا يقل أهمية عن ذلك إقامة صلات مرّحة مع سلاسل الأنشطة

المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، من خلال تحسين وزيادة محتوى صادرات أقل البلدان نمواً من القيمة المضافة المحلية حتى لا تضيق المكاسب المناسبة المرتبطة بالإنتاج. وهذا يتطلب تدخلات في مجال السياسة الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك على المستوى القطاعي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي دوراً محفزاً؛

‘١١’ ويشكل تطوير الهياكل الأساسية المادية شرطاً مسبقاً وهاماً لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وسعيًا إلى سد الفجوة القائمة، لا بد من المبادرة إلى ضخ قدر كبير من الاستثمارات والاستعانة بالتكنولوجيات على أنواعها، بسبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل الابتكاري، والتكامل الإقليمي، وإنشاء المؤسسات واللوائح التنظيمية المناسبة. ومن الهام بالقدر نفسه تعزيز المناخ المؤاتي للاستثمار، من خلال زيادة الدعم التقني الذي يقدمه الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بوسائل منها تحسين القدرة على التنبؤ والإدارة والشفافية، وكذلك الممارسات والسياسات المتصلة بالشراء. وينبغي للشركاء في التنمية تقديم الدعم المالي والتقني المعزز إلى أقل البلدان نمواً لتطوير وإدارة هياكلها الأساسية؛

‘١٢’ ويتطلب إحداث التحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً نقل التكنولوجيات وامتلاكها وتطويرها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة/النطاق العريض، والقدرات المحلية وقاعدة المعارف. وفي هذا الصدد، فإن قرار الجمعية العامة^(١) المتعلق بإنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نمواً هو تطور موضع ترحيب وتشتد الحاجة إليه. ويُطلب إلى الأمين العام أن يشكل فريق الخبراء الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من إنجاز عمله بحلول الموعد النهائي المحدد بهدف تشغيل مصرف التكنولوجيا بصورة كاملة في أقرب فرصة ممكنة. كما أن قرار تركيا بأن تسهم بمبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لإنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية دعم العلم

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٢٢٤.

والتكنولوجيا والابتكار هو موضع ترحيب حار، ويُطلب إلى البلدان المانحة الأخرى أن تقدم مساهمات لمصرف التكنولوجيا؛

‘١٣’ ويُقرُّ إعلان إسطنبول وبرنامج عمل إسطنبول بأهمية تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لبناء قدرات إنتاجية فعالة في أقل البلدان نمواً، وتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لتوفير فرص الاستفادة من خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يواصلوا العمل معاً لإقامة الشراكات وتسخير الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات/النطاق العريض بوصف ذلك من العوامل المساهمة في جميع القطاعات في دفع عجلة التنمية في أقل البلدان نمواً من أجل بناء قدرات إنتاجية فعالة؛

‘١٤’ وتكتسي الرسائل الواردة في البيان الصادر عن المناسبة الرفيعة المستوى المتعلقة بتوفير الطاقة المستدامة لأقل البلدان نمواً، المعقودة في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أهمية رئيسية لإزالة الفجوة القائمة في مجال الطاقة في أقل البلدان نمواً. ويشكل الإعلان في كوتونو، في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، عن بدء عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، مبادرة موضع ترحيب، إذ أُفرد فيها تركيز خاص على أقل البلدان نمواً على مدى العقد. وستظل مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة التي تحمل عنوان “توفير الطاقة المستدامة للجميع”، بما يشمل الأهداف المنصوص عليها والمنتدى المعقود مؤخراً في هذا الصدد، تشكل إطاراً مفيداً في مجال الطاقة على مدى العقود الحاسمة المقبلة؛

‘١٥’ ويمثل إنشاء مراكز مخصصة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع بمبادرة من مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في إطار السعي لمعالجة التحديات واغتنام الفرص على الصعيد القطري، خطوة هامة في الاتجاه السليم. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، العمل معاً على وضع وإرساء هدف عالمي مشترك في مجال الطاقة كجزء من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن

تركز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً. وثمة حاجة أيضاً إلى وضع إطار عالمي طويل الأمد في مجال الطاقة، تحت مظلة الأمم المتحدة، لقيادة عملية تعبئة الموارد والتنفيذ دعماً للأهداف ذات الصلة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على أقل البلدان نمواً؛

١٦' ويكتسي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عملية مكمّلة للتعاون بين الشمال والجنوب، أهمية حيوية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات في مجال تنمية تلك البلدان، وبخاصة في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والهياكل الأساسية والطاقة، والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة والاستثمار، والتعاون في مجال النقل؛

١٧' والإعلان عن بدء عمل مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لصالح أقل البلدان نمواً هو أيضاً موضع ترحيب، حيث ستجري الاستفادة من النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا العالمية فيما بين بلدان الجنوب التابع لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيكفل المرفق الاستمرارية بعد مؤتمر كوتونو من خلال بدء برنامج تجربي مدته ثلاث سنوات يركز على نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً وإنشاء صندوق استثمار فيما بين بلدان الجنوب لصالح أقل البلدان نمواً. وستتم الاستعانة أيضاً بمراكز قطرية إضافية في أقل البلدان نمواً لدعم عمليات المرفق وإقامة الصلات مع الشبكة العالمية لتبادل الأصول والتكنولوجيا العالمية فيما بين بلدان الجنوب؛

١٨' ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر مصدر تمويل خارجي في عملية تنمية أقل البلدان نمواً، وهي ذات أهمية أساسية وتوفر حائلاً أمام الآثار الناجمة عن البيئة الاقتصادية العالمية غير المستقرة والمتقلبة. وثمة قلق شديد سائد بشأن الانخفاض المسجّل في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، ثمة ما يدعو إلى التفاؤل وهو الزيادة في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة هذا الاتجاه

الإيجابي. وُثني على البلدان المانحة التي أوفت بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ونحُّتها على بذل المزيد من الجهود. أما البلدان المانحة التي لم تنفِّذ التزاماتها بعد، فإننا نطلب إليها الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، أي تقديم ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً في أقرب فرصة ممكنة، وينبغي لها استعراض التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على النحو المعلن في برنامج العمل، وتخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية ومدفوعات المعونة التجارية لأقل البلدان نمواً، مع مراعاة المعوقات والقيود الهيكلية التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً؛

١٩' وينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ إجراءات لتشغيل صندوق المناخ الأخضر بشكل كامل في أقرب وقت ممكن بهدف تعبئة مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ وتشجيع وتيسير مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً. ونلاحظ مع التقدير أن مجموعة البنك الدولي قد اتخذت، عن طريق المؤسسة الدولية للتنمية، خطوات للإقرار بالضعف الراهن، وأدرجت مجموعة من الالتزامات المتعلقة بالسياسات في دورة التجديد هذه لدمج إدارة أخطار المناخ والكوارث في جميع أطر وعمليات الشركاء القطرية، وكذلك لإعداد خطط واستثمارات متعددة القطاعات. ويُطلب إلى مجموعة البنك الدولي تقديم دعمها المالي والتقني، من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، للنهوض بالهياكل الأساسية وبناء القدرات الإنتاجية، وكذلك لتحقيق التكيف وبناء القدرة على المواجهة في جميع أقل البلدان نمواً؛

٢٠' ويشكل التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والتحات الساحلي الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر، والتملح والكوارث الطبيعية الأخرى، عقبات رئيسية أمام أقل البلدان نمواً في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يتعزز الدعم المالي والتكنولوجي المقدم من الشركاء في التنمية ومصارف التنمية ومرفق البيئة العالمية لمعالجة مسائل التصحر وجَدَب التربة والجفاف والفيضانات والتحات الساحلي والتملح، وكفالة عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي؛

٢١' ونركز على أهمية تعبئة الموارد من مجموعة متنوعة من المصادر تُضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكون ذات حجم هام ويمكن التنبؤ بها وصرفها بطريقة تحترم الأولويات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً دون أن تثقل كاهلها بأعباء لا مبرر لها. وقد شددت أقل البلدان نمواً على ضرورة انتهاج استراتيجية واسعة النطاق لتوليد موارد إضافية تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل تنميتها، أي استراتيجية تشمل، في جملة أمور، تحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي والتمويل الشامل، وتقديم الدعم لتعزيز تعبئة المهارات والموارد المالية من المغتربين واستخدامها بصورة أفضل؛

٢٢' وينبغي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إتاحة وصول جميع المنتجات التي تنشأ في جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاةً من الرسوم الجمركية والخصم المفروضة، وذلك على أساس دائم؛ واعتماد قواعد منشأ تفضيلية تتسم بالبساطة والشفافية والمرونة وتنطبق على الواردات من أقل البلدان نمواً؛ ومقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح التدابير المشوّهة للتجارة، بما في ذلك في مجال الزراعة، التي تتعارض مع الالتزامات المتعددة الأطراف؛ وإزالة الحواجز غير الجمركية وشبه الجمركية التعسفية أو غير المبررة؛

٢٣' وينبغي أن يقدم الشركاء في التنمية دعماً أقوى إلى أقل البلدان نمواً لبناء قدراتها المتصلة بالتجارة وبجانب العرض، بتحقيق زيادة كبيرة في حصة المساعدة من خلال مبادرة المعونة التجارية، ومواصلة الإطار المتكامل المعزز إلى ما بعد مرحلته الحالية مع تعزيز الموارد، وتوسيع نطاق الولاية وتعزيز قدرات الحصول على الموارد المتاحة، وذلك لدعم احتياجات ومطالب أقل البلدان نمواً التي أعرب عنها من خلال الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل إسطنبول؛

٢٤' وقد أتاحت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون فسحة مالية إضافية في العديد من أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، هناك مخاطر متمثلة في عودة المديونية بالنظر إلى الاحتياجات الإنمائية الهائلة في أقل البلدان نمواً. وكون العديد من أقل البلدان نمواً لا يزال يشق طريقه بجهد تحت ثقل أعباء الدين، على الرغم من هاتين المبادرتين، مسألة تشكل مثار قلق عميق. ولا بد من اتخاذ تدابير

فعالة، ولا سيما من خلال الإلغاء التام للديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على جميع أقل البلدان نمواً للدائنين سواء من القطاع العام أو الخاص. ونؤكد أيضاً ضرورة توافر آليات لتسوية الديون وتجميد سداد الديون لأقل البلدان نمواً. وتطلب أقل البلدان نمواً كذلك إلى الدائنين، سواء من القطاع العام أو الخاص، اتخاذ تدابير فعالة إضافية لتيسير تمويل تنميتها الاقتصادية، بما في ذلك إتاحة الحصول على الموارد الممنوحة بشروط ميسرة وغير ميسرة للاستثمار في مشاريع التنمية والهياكل الأساسية التي تشتد الحاجة إليها؛

٢٥' وتصدر الإشارة إلى القرار الوارد في برنامج عمل إسطنبول، الذي جرى تأكيده مجدداً في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠، باعتماد نظم لتشجيع الاستثمارات وتوسيع نطاقها وتنفيذها لصالح أقل البلدان نمواً. وثمة طريقة ملموسة للمساعدة على حفز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نمواً تتمثل في توفير ترتيب جامع من خلال مركز دعم دولي برعاية الأمم المتحدة، تقدّم فيه الخدمات المترابطة التالية التي يعزز بعضها بعضاً: '١' إنشاء جهة ودیعة للمعلومات لفائدة المرافق الاستثمارية في أقل البلدان نمواً؛ '٢' تقديم الدعم التقني لمساعدة أقل البلدان نمواً في التفاوض على العقود المعقدة الواسعة النطاق؛ '٣' تقديم الدعم الاستشاري في مجال حل المنازعات؛ '٤' إتاحة التأمين والضمانات ضد المخاطر بالتعاون الوثيق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٢٦' وينبغي البدء بتشغيل المرصد الدولي لتحويلات المهاجرين إلى أقل البلدان نمواً دون مزيد من التأخير بدعم من الشركاء في التنمية؛

٢٧' وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية مواصلة توسيع وتعزيز عملها المتعلق بالسياسات والاستراتيجيات، فضلاً عن أنشطتها في مجال التعاون التقني، بهدف بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التنويع وتحقيق القيمة المضافة، وتحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً. وينبغي لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل النظر بانتظام في مسائل القدرات الإنتاجية

ضمن آلية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات من أجل ضمان الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

٢٨' وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، إجراء دراسة جدوى بالتعاون مع مكتب الممثل السامي بهدف اعتماد "سندات المغتربين" لأقل البلدان نمواً؛

٢٩' وينبغي للشركاء في التنمية تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً لإنشاء مؤسسات التمويل الإنمائي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من أجل سد فجوة التمويل التجاري، وتشجيع الابتكار ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً المؤدية إلى إيجاد فرص عمل، بسبل منها وضع برامج حكومية لضمانات القروض؛

٣٠' ونلاحظ مع الارتياح أنه جرى الإعلان عن عدد من المبادرات الهامة خلال المؤتمر، بما في ذلك:

(أ) عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً؛

(ب) المركز الدولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً؛

(ج) المراكز الإقليمية لمصرف التكنولوجيا في سياق الأعمال التجارية لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

(د) مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لصالح أقل البلدان نمواً؛

(هـ) سندات المغتربين لأقل البلدان نمواً التي تضمنها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية؛

(و) مبادرة جديدة لمجموعة البلدان السبعة بشأن تعزيز المساعدة لإجراء مفاوضات العقود المعقدة وتزويد أقل البلدان نمواً بالخبرات الموسعة والملموسة من أجل التفاوض على عقود تجارية معقدة، مع التركيز في البداية على الصناعات الاستخراجية؛

(ز) مبادرة التمويل المحلي لتشجيع الاستثمار المحلي في الهياكل الأساسية الإنتاجية على الصعيد المحلي.

١٢ - ونشدد على أهمية برنامج كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذه ومتابعته. وندعو الجمعية العامة إلى أن تدرج بنداً في جدول الأعمال بعنوان "الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً" خلال دورتها التاسعة والستين؛

١٣ - ونعرب عن امتناننا العميق لرئيس بنن، بوني يايي، على دعمه الكامل والرسالة المهمة التي وجهها إلى المؤتمر. ونشكر أيضاً رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، دلاميني زوما، على الكلمة المشجعة للغاية التي توجهت بها إلى المشاركين والتزامها بتقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً. ونشكر حكومة جمهورية بنن على تنظيم هذا الاجتماع وما حظينا به من كرم ضيافة خلال إقامتنا في كوتونو. ونعرب عن امتناننا لحكومات ألمانيا وتركيا ونيوزيلندا وهولندا والنرويج وإيطاليا وإسبانيا على المساهمات السخية التي قدمتها حرصاً على نجاح تنظيم المؤتمر. ونلاحظ مع التقدير ما تم تقديمه من دعم أساسي ومساهمات مالية من مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٤ - ونلاحظ أيضاً مع التقدير المشاركة النشطة والمساهمات الأساسية للشركاء الآخرين في التنمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإطار المتكامل المعزز، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع، والهيئات والكيانات الأخرى، وبخاصة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ونعرب عن شكرنا كذلك إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما المعهد الدولي للبيئة والتنمية والجهات المعنية الأخرى.